

قال النبي صلى الله عليه وسلم الجمع بين النبي والرسول لا ينص
عليه السلام بها ثم خص بالوصف الاخص حال النداء بقوله
 يا رسول الله ذهب اهل الدثور فالخوص بالمال والثاء
 المشقة الاموال كثيرة واحدها وثركفلس وقلوس اشبع بالاجور
 الماء للثعدي وفيه مع الاضاحية اي ذهب اهل الاموال بالدرجات
 العلى ونصبوها معهم في الدنيا والعقبة فاحالنا وما لنا
 حيث ولم يتركوا لنا شيئا من كتاب الله لا نعم يصلون كما
 نصل ما كفاة او مصدرية ويصوهمون كما تصوم ويتصدقون
 بفضول اموالهم اي ونحن لا نقدر على ان نلحق بشيء
 في زيادة اعمالهم هذا ليس بحسبة في اموالهم بل عبطت في
 حسن احوالهم ورجاء زيادة اعمالهم في ما لهم قال
وليس العزة للاكثار والواو للعطف على مقدر اي يكون كذلك
وليس قد جعل الله لكم ما تصدقون الرواية تشديد
 الصاد واللال جميعا ويجوز في اللفظ تحفيف لصاد قال
 المصنف في شرح مسلم اي تتصدقون به ان بكل تسبحة اي
 ان لكل تسبحة كل تسبحة الله ونحوه من سبوح وقد وس
 وامثالها صدق في اسمها وبكل متعلق الخبز المقدر وليس
 خير لعدم الفائدة ثم الصدقة ما يخرج الانسان من ماله
 عاوجا القربة واجبا كان او تطوعا فقال القاضى عياض
تميتها صدقة تشبيرا لها بالمال في اثبات الاجر على
سبيل المشاكلة وقبل معناه انها صدقة على نفسه اشبع
 وعلى كل فقير ايماء الى ان الصدقة لا تقاد على اهلها افضل من هذه
 الاذكار ويؤيده ان العمل التهدي افضل من القاخير غالبا
 والى ان تلك الاذكار احسن لتقية فيها بما يساوي اجرها
 اجر الصدقة لسيما في حق من لم يقدر على الصدقة بل تدور

وان حلاله يخص من يفسرها او خرب كره الله كان ذكر الله افضل
 فتامل وفي بعض النسخ ان كل تسبحة صدقة وهو مع المقتنه
 للاضوال المستبرغ غير مطبق لكسباته من ضبط المص عند قوله
 وكله كحيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلية صدقة
 حيث تامل في شرح مسلم رويناه بالوجهين رفع صدقة ونصبها
 فالرفع على كسباته والنصب عطف على ان بكل تسبحة صدقة
 اشبع والحاصل ان كل في المواضع الثلاثة يجوز للعطف على مدخر الجار
 في كل تسبحة وصدقة متصوب على اسم ان وهذا الوجه المختار
 المضبوط اكثر نسخا العلماء الا بزار واما من رفع على انه مبتدأ وصدقة
 خبره والجملة عطف على محل ان والمراد بالتسبحة قول الله اكبر
 وبالتهميدة الحمد لله وبالتهليلية لا اله الا الله وامثالهما مما يدل
 على معناها وان اختلف معناها وامر بالمعروف وهو ما نفع الشرح
 ولو اختلف اللفظ صدقة وقد ضبط في اصلنا المعتمد المقود
 على مشايخنا بحر امر ونصب صدقة عطف على ما قبله وفي بعض النسخ
 المصنف في شرحها على انهما مبتدأ وخبر والمخصص للابتداء بالتدريج
 ههنا عملها في المعروف على ما نص عليه ابن مالك وكذا الكلام قولهم
 ونص عن متكرو صدقة وفي نسخة المنكر قبل واسقط المضاف
 ههنا اعتمدا على السابق او قطعنا عن ذلك الخبر والتنوين للتقليل
 للاشعار بان قليلا من هذا الشيء يقوم مقام تلك الامور السابقة
 فكيف بالكثير ووجه المصنف في شرح مسلم الى ان التذكير في الافراد
 حيث قال في اشارة الى ثبوت حكم الصدقة في كل فرد من افراد
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولذا الكتاب والى ان الغواص فيهما
 اكثر من التسبحة ونحوه لانها فرضا كفاية وتلك نوافل ومعلوم ان
 اجر الفرض اكثر من النفل لقوله عز وجل وما تقرب اليك عبدي لمشي
 احب الي مما اقتربت عليه وروي ان ثواب الفرض يزيد على النفل